



**١٠. السياسة الخارجية في سلطنة عمان**  
تعرف السياسة الخارجية لكل دولة على أنها (تصرف الدولة أو علاقاتها الخارجية سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا، والسياسة أصلا هي مبادئ وأهداف وكذلك وسائل لتحقيق هذه الأهداف والمبادئ قد تكون عسكرية بالجوء الى استخدام القوة العسكرية أو دبلوماسية. ويقصد بالدبلوماسية علم وفن تمثيل الدولة بالخارج في كافة أنشطتها) (أسعد أبو دية، ١٩٩٨، ص ١١). كما تعرف أيضا بأنها (انعكاس أمين لظروف الدولة المكانية والزمانية، وقياس حضارتها وتراثها، وترجمة لشؤونها الداخلية ومدى ديناميكية شعبها) (طالب الرئيسي، ١٩٩٦، ص ٢٦).

وبالنظر الى السياسة الخارجية لعمان في القرن العشرين فإننا نجد انه مع نهاية الستينيات من هذا القرن كانت الأوضاع في عمان (الساحل والداخل) شديدة التخلف، فحياة العمانيين لم تختلف عما كانت عليه قبل نحو مائة سنة، أي مع نهاية الامبراطورية العمانية، وتقسيما بانفصال زنجبار عام ١٨٦٦م عن حاضر الوطن الأم عمان، كما ان البناء الاجتماعي المرتكز على القبيلة واقتصاد الكفاف والصادرات التقليدية لم يتغير منذ نحو ألف عام.

فكانت عمان تعيش في عزلة سياسية، فالعلاقات الدولية للبلاد لم تكن تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وهي في معظمها لا ترقى الى المستوى الذي يسمح لنا ان نطلق عليها علاقات دولية بمفهومها المعاصر، ويضاف الى ذلك ان العلاقات مع الدول العربية والاسلامية كانت شبه منعدمة، وهي البلدان التي يفترض بأنها وشعوبها وتراثها وتقاليدها اكثر التصاقا بالوجدان العماني.

وتأتي العزلة السياسية التي عاشتها عمان منذ بداية القرن العشرين وحتى نهاية الستينيات منه، في الوقت الذي شهد فيه المنطقة العربية حركات سياسية منفتحة وفاعلة نحو التطور والتقدم وتحقيق الاستقرار والأمن، والتي بدأت تدخل الى فكر المواطن العماني عن طريق العمانيين الذين خرجوا من بلادهم الى السعودية والعراق والكويت بحثا عن العلم والعمل في ظل الظروف المتردية في عمان (عبد الحميد الوافي، ٢٠٠٢، ص ٦٠).

وقد استمر هذه الانغلاق السياسي حتى عام ١٩٧٠م عندما تولى الحكم في عمان جلالة السلطان قابوس بن سعيد الذي توجه نحو تغيير السياسة الخارجية والداخلية في عمان، في اتجاه نحو ربط عمان بدول العالم الخارجي على المستويين الاقليمي والدولي من خلال رسم سياسة عمان الخارجية بما يتوافق مع توجهاتها العالمية. لذا فإن السلطنة مع انغلاق نهضتها المباركة عام ١٩٧٠م اتجهت لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، فقد اهتمت الدولة بضرورة التعرف بالذات وقياسها، على اعتبار أنها لم تكن معروفة للعديد من دول العالم بسبب عزلتها السياسية، كذلك العمل على رسم حدود الدولة البرية والبحرية، حتى تكون معروفة ومفهومة لدى الجميع (جوزيف كيشيشيان، ١٩٩٦، ص ٣٣).

وبالنظر الى الأجهزة الحكومية المختصة برسم وتنفيذ السياسة الخارجية لعمان، فإنها تتركز في رئاسة السلطنة ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية. فحضره صاحب الجلالة هو أعلى سلطة لرسم السياسة الخارجية العمانية، ووضع الخطوط الرئيسية لها، كما انه يصدر القوانين والمراسيم التي تشمل المجال الخارجي والمعاهدات الدولية والاتفاقيات والمواثيق، وتعيين وزير الدولة للشؤون الخارجية وإعانة من منصبه، كما يعتمد السفراء المعتمدين لدى السلطنة (طالب الرئيسي، ١٩٩٦، ص ٢٦).

أما بالنسبة لمجلس الوزراء فهو يعتبر أعلى سلطة تنفيذية، ويستمد سلطاته من جلالته السلطان وهو مسئول مسؤولية تضامنية أمامه. أما فيما يتعلق بوزارة الخارجية العمانية فقد تم إنشاؤها عام ١٩٧١م بدلا من مكتب (سكرتارية الشؤون الخارجية) الذي كان يستخدم سابقا لتسليق الشؤون الخارجية للبلاد، حيث تعد وزارة الخارجية العمانية الادارة التي تدير وتوجه علاقات الدولة مع الدول الأخرى والمجتمع الدولي، وتتمثل اهم المهام المناطة بوزارة الخارجية كما يأتي:

- إعداد وتبليغ التعليمات الدبلوماسية.  
- تنظيم التبادل الدبلوماسي والقنصلي.  
- القيام بالاتصالات والمفاوضات لعقد كافة المعاهدات والاتفاقيات والاشراف على تنفيذها.  
- تولى الاتصالات بين وزارات ومصالح ودوائر الحكومة وبين الهيئات الحكومية الأجنبية وبعثاتها الدبلوماسية والمنظمات الدولية.

**٢. أدوات ووسائل الاتصالات التي تستند عليها السياسة الخارجية العمانية:**

استندت سلطنة عمان في استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل التي تمكنها من تحقيق أهداف وسياستها الخارجية، كما يأتي:

**١. القوى العسكرية:**  
نظرا لكون سلطنة عمان دولة صغيرة نسبيا من حيث الكثافة السكانية فان استخدام القوة العسكرية يأتي ضمن الجانب الدفاعي عن تراب ووحدة الوطن مع التوجه في دعم الجهود الدولية التي تأتي ضمن قوات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ولقد شاركت السلطنة في تحرير أرض الكويت من الاحتلال العراقي (طالب الرئيسي، ١٩٩٦، ص ٢٥).

**٢. وزارة الخارجية:**  
سعت الدولة في سياستها الخارجية في التركيز بدور أكبر على الجانب السياسي في حل الأزمات والمواقف التي يشهدها العالم أو التي تحيط بالسلطنة، أي أنها اتجهت الى اتباع الأساليب السلمية في تحقيق السلام والأمن في العالم، وهذا ما يظهر بشكل واضح في سبب السلطنة لأساليب العدوان والتدخلات في الشؤون الداخلية من قبل الدول الأقوى.

وتعد وزارة الخارجية العمانية الجهاز المسئول عن وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ وبالتالي اتجاه السلطنة نحو دعم هذا الجهاز

وتوفير الكوادر البشرية المدربة والمتخصصة في شؤون السياسة بما يحقق طموحات وأهداف السلطنة في الخارج. وهذا ما يتجلى في اتساع العلاقات الخارجية العمانية مع دول العالم، حيث بلغ عدد الدول التي ترتبط مع السلطنة بعلاقات دبلوماسية بما لا يقل عن (١٤٠) دولة بعد ان كانت ثلاث دول قبل عام ١٩٧٠م، وعضوية أكثر من (١٠٥) من المنظمات والهيئات الخليجية والعربية والاسلامية والاقليمية والدولية (وزارة الاعلام، ٢٠٠٢، ص ١١٧).

**٣. وسائل الاتصال (الاعلام العام):**

ويتضمن هذا الجانب وسائل الاعلام العمانية التي توجهها الدولة بما يخدم أهداف وسياسات السلطنة، وتتركز هذه الوسائل على الاذاعات والقناة التلفزيونية والصحافة والمجلات في الحصول على الدعم الداخلي ومخاطبة الشعوب العربية والاسلامية والاجنبية لكسب التأييد والدعم لسياسة السلطنة وأهدافها.

**٤. المساعدات الاقتصادية:**

حيث اهتمت السلطنة في تسخير قدراتها الاقتصادية والنظرية في خدمة القضايا العربية والاسلامية، وفي تقديم المساعدات الانسانية للمنكوبين نتيجة الكوارث الطبيعية، أو تقديم المساعدات الاقتصادية للشعوب التي تعاني من ويلات الحرب بما يخدم تحقيق معاناتهم، كمساعدة الشعب الفلسطيني ودعم قضيته.

**ثانيا: مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عمان في القرن العشرين:**

تميزت السياسة الخارجية العمانية بوجود فكر سياسي شمل كافة القضايا ذات الصلة بالمجتمع العماني وكيفية التعامل معها والانتقال بالواقع الاجتماعي والاقتصادي العماني التي عرف عنه الانغلاق على نفسه الى واقع جديد ومفتوح على دول العالم.

هذا الفكر السياسي شمل جميع الافكار والنظريات والقيم التي تشكل قاعدة السلوك السياسي، لذا جاءت الرؤية السياسية التي تعرف بأنها تلك التي تتولد أو تنشأ من تزاوج الفكر مع الواقع السياسي والاجتماعي المحدد الملامح، وبالتالي فهي تعامل رؤية لمعطيات الواقع السياسي وتوظفها لخدمة الاهداف التي تريد الدولة تحقيقها. (عبد الحميد الوافي، ٢٠٠٢، ص ٧٥).

وهذا ما أكدته جلالته السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورحمته - في افتتاح الفترة الثانية لمجلس عمان في الرابع من نوفمبر ٢٠٠٠م على ان السياسة الخارجية العمانية تتركز على (مبادئ أساسية لا تحيد عنها منذ فجر النهضة المباركة، وهي مبادئ تنبع من قناعتنا بالسعي لما فيه الخير والسلام للجميع والوقوف الى جانب القضايا العادلة في المحافل الدولية وتوطيد التعاون مع أشقائنا في الدول العربية وإخواننا في الدول

الاسلامية وأصدقائنا في جميع أنحاء العالم وخصوصية علاقاتنا بدول مجلس التعاون) (وزارة الاعلام، ٢٠٠٢، ص ١٠٩).

ومما سبق يمكن الإشارة الى ان المرتكزات التي انطلقت منها السياسة الخارجية العمانية تنبع من حقائق جغرافية وتاريخية وحضارية تصفت بها عمان، وأثرت في مواقفها السياسية منذ أقدم العصور، وذلك كما يأتي:

**١. الموقع الاستراتيجي لعمان:**

تمثل عمان بوابة الخليج العربي، فهي تشارك ايران الاشراف على مضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجية، الذي أسهم في تحديد طبيعة العلاقة مع الدول والقوى القريبة والبعيدة التي تستفيد من حركة الملاحة في المنطقة (طالب الرئيسي، ١٩٩٦، ص ٢٠).

ويشير جلالته السلطان هنا الى أهمية الموقع الاستراتيجي لعمان والذي ساهم في ربطها بدول العالم في خطابته بالعديد الوطني بقوله: (كان المحيط الهندي دائما البوابة الرئيسية للعمانيين التي انطلقوا من خلالها الى البلدان التي تقع على شواطئهم ثم الى ورائها من أفاق رحبة وشاسعة، وما نحن اليوم نواصل حاضرننا المشرق بماضينا العريق) (وزارة الاعلام، ٩٧، ص ١١٤).

**٢. واقع التجربة العمانية التاريخية:**

شكلت التجربة التاريخية العمانية مرجعا لسياساتها الراهنة في التعامل مع العديد من القضايا بتاريخ عمان خير شاهد على كفاحها للحفاظ على وحدة ترابها، وكفاح شعبيها للدفاع عنها ضد كل أشكال العدوان وعلاقاتها بالعديد من القوى الدولية (وزارة الاعلام، ٩٧، ص ١١٤). لذا جاءت سياسة السلطنة لدعم مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير وحسن الجوار وتحقيق المصالح المشتركة.

**٣. التمسك بأبعاد الهوية العربية والاسلامية:**

تعد عمان من أهم مرتكزات العروبة والاسلام داخل الوطن العربي والاسلامي، فدفاعها عنها مشهود عبر تاريخها السياسي، وحيث يتجلى بشكل ملحوظ في نضاله ضد البرتغاليين في القرن السابع وطردهم من العديد من بلاد المسلمين في الساحل الهندي والافريقي وقضاءهم على هذا الخطر الذي هدد المسلمين ومقدساتهم (طالب الرئيسي، ١٩٩٦، ص ٢٠).

**٤. دعم مبدأ الأمن والسلام الاقليمي والدولي:**

نظرا للتجارب عمان التاريخية في مقاومة التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية، كان لا بد لها من العمل على تحقيق الأمن والسلام ليس في منطقة الخليج وحسب بل في كل مكان من أنحاء العالم، وذلك ان تحقق التقدم والرخاء لشعوب العالم لا يمكن ان يتم سوى في ظل مناخ من السلام والأمن والاستقرار (وزارة الاعلام، ٩٧، ص ١١٥).

**٥. الدراسة الواقعية للتطورات والعلاقات الدولية:**

فقد انتهجت السلطنة التقدير المبني على أساس الواقع والاعتزان والحكمة وبعد النظر وحسن التصرف في اتخاذ القرارات في المواقف السياسية بعيدا عن الانفعالات وردود الافعال في المواقف، أي اتباع نهج الدراسة الواقعية والمتأنية لكل التطورات والاحداث والعمل على تحليلها وتفسيرها والخروج بتصورات تترجم الواقع.

ويمكن الخروج بأهم المبادئ والأهداف التي تقوم عليها السياسة الخارجية العمانية في القرن العشرين في ضوء المرتكزات السابقة (خالد القاسمي، ١٩٩٣، ص ٨٥). كما يأتي:

- احترام القوانين والأعراف الدولية، ودعم دور المنظمات الدولية في خدمة السلام والأمن.  
- تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف الى جانب القضايا التي تمم العالم العربي.

- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.  
- دعم التعاون الاسلامي ومناصرة قضايا الدول الاسلامية في المحافل الدولية.

- الوقوف الى جانب القضايا الدولية العادلة.  
- دعم وتعميق التعاون بين الخليج العربي والحرص على استتباب الأمن في الخليج العربي.  
- وفي ضوء ما سبق يمكن إجمال العوامل التي أثرت على القرن العشرين السياسي في سلطنة عمان في القرن العشرين على النحو الآتي: (أسعد أبو دية، ١٩٩٨، ص ١٠).

**١. عوامل تتعلق بالواقع السياسي الخارجي للسلطنة وتتمثل هذه العوامل في:**

أ - النظام الدولي: وهو طبيعة تفاعلات العلاقات بين الدول العظمى كالاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا، وتأثير هذه التفاعلات على الدول الأصغر ومن بينها عمان والذي يترتب عليه ظهور العلاقات الثنائية بين عمان وهذه الدول.

ب - النظام الاقليمي العربي الاسلامي: وهو تفاعلات العلاقات بين الدول العربية والاسلامية وتأثيرها على سياسة سلطنة عمان الخارجية ويدخل في ضوئها العلاقات الثنائية بين عمان وهذه الدول.

**٢. عوامل تتعلق بالواقع السياسي الداخلي للسلطنة:**

ويتتمثل ذلك في الموقع الجغرافي للسلطنة والسكان والاقتصاد والرأي العام وتأثير ذلك على السياسة الخارجية وموقف صانع القرار العماني.

ثالثا: العلاقات الخارجية لسلطنة عمان في القرن العشرين:

**١. علاقات عمان بالمنظمات الدولية:**  
أكدت الدبلوماسية العمانية الحديثة اهتماما بتدعيم التعاون بينها وبين العالم العربي والاسلامي ودول العالم عبر الانضمام للعديد من المنظمات الدولية الإقليمية منها والعالمية اقتناعا

منها بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات لدعم التعاون بين الدول.

فعلى المستوى الاقليمي اهتمت السلطنة بإرساء قواعد ثابتة ومتينة للتعاون من أجل المصلحة المشتركة بين الحكومات وشعوب منطقة الخليج العربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا، من واقع منطقة الخليج العربي وثرواتها الطبيعية الغنية بالنفط (وزارة الخارجية ١٩٨٢، ص ٩).

فقد أكدت السلطنة بوضوح ان الأمن في الخليج يرتكز في المقام الاول على جهود أبنائه وعلى نحو يتسع ليشمل كل الدول المطلة عليه بوجه عام، وعلى القدرات الذاتية لدول مجلس التعاون بوجه خاص، وقد أكدت مختلف التطورات التي مرت بمنطقة الخليج مصداقية هذه الرؤية العمانية.

ولعل أول خطوة عملية نحو التنفيذ لمشروع يوحد الجهود المشتركة بين دول الخليج العربي تلك الدعوة التي وجهها جلالته السلطان قابوس بن سعيد في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦م لبحث التوصل الى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة وتحدد العلاقات بين دولها. وهذا ما حسم في الرابع من فبراير عام ١٩٨١م بإعلان قيام مجلس التعاون الخليجي في اجتماع وزراء خارجية دول الخليج العربية بالرياض (طالب الرئيسي، ١٩٩٦، ص ٢٧ - ٢٨).

فقد دعمت السلطنة مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ المشاورات الاولى لإنشائه، وكانت القمم التي عقدت في مسقط - القمة السادسة ١٩٨٥، والعاشره ١٩٨٩، والسادسة عشرة ١٩٩٥ - بمثابة نقاط تحول في مسيرة المجلس، وإضافة الى تطلعات شعوب المجلس والمنظمات الدولية والاقليمية.

فالدبلوماسية العمانية على الصعيد الخليجي تلتزم بمبادئ وأهداف المجلس بالحفاظ على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وتحقيق الرخاء والأمن والاستقرار لشعوبها، فهي تعطي الأهمية الكبرى في تحركها الدبلوماسي لهذا الجانب الذي يخدم المصالح والأهداف المشتركة لدول المجلس (أحمد الشنفرى، ١٩٩٠، ص ٢٢٢).

ومن أهم الملامح المعبرة على نجاح السياسة العمانية في تسهيل تنفيذ مبادئ وأهداف المجلس اعتبارا أكثر دول مجلس التعاون التي وقعت اتفاقيات للتقليل باستخدام البطاقة الشخصية عبر المنافذ الحدودية مع شقيقاتها في دول المجلس، إذ يستطيع المواطن العماني ان يستخدم البطاقة الشخصية في الانتقال عبر المنافذ الحدودية الى كل من دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر (ابراهيم أحمد وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٦٩).

وعلى المستوى العربي انضمت عمان الى جامعة الدول العربية وصارت على عيشائها في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٧١م بعد طول غياب وعزلة عن الساحة العربية وذلك بوعي منها في الشعور القومي والوطني ورغبة منها في المشاركة البناءة على المستوى العربي والدولي، وعلى ذلك أخذت السلطنة في الانضمام تدريجيا الى كل المنظمات العربية التابعة لجامعة الدول العربية (وزارة الخارجية، ١٩٨٠، ص ٩ - ٢٩).

وعلى صعيد العالم الاسلامي فقد انضمت السلطنة الى منظمة العالم الاسلامي في التاسع والعشرين من فبراير عام ١٩٧٢م، وذلك استجابة لأهداف المنظمة للحفاظ على القيم الروحية والاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الاسلام، وتوحيد جهود الدول الاسلامية لاقامة سلام عالمي يوفر الامن والحرية والعدالة.

وعلى صعيد منظمة دول دعم الانحياز فقد انضمت السلطنة إليها في سبتمبر ١٩٧٢م إيمانا منها في دور الحركة كحاجز لتناظر القوى الكبرى وانقسامها الى معسكرين في عالم سادته التيارات الفكرية.

وعلى الصعيد العالمي فقد انضمت السلطنة الى هيئة الامم المتحدة في السابع من أكتوبر عام ١٩٧١م، ومنها تدرجت السلطنة في الانضمام للمنظمات التابعة لها كمنظمة الصحة العالمية في مايو ١٩٧١م، ومنظمة الأغذية والزراعة نوفمبر ١٩٧١م، وصندوق النقد الدولي ديسمبر ١٩٧١م.

ولقد لعبت السلطنة دورا بارزا في مختلف هيئات ولجان الامم المتحدة والدول الأعضاء فيها، فهناك وفد في مقر منظمة (الاونكتاد) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى المتخصصة في جنيف، واليونيسكو في باريس (وزارة الاعلام، ١٩٩٧، ص ١٢٧).

كما كانت عضوية السلطنة لمجلس الأمن الدولي خلال الفترة من ١٩٩٤/١١/١١م الى ١٩٩٥/١٢/٣١م، ورئاستها لمجلس الأمن في يوليو ١٩٩٤م، نوفمبر ١٩٩٥م، تعبيرا واضحا للتقدير الدولي للسياسة والمواقف العمانية والحجم والإسهام العماني في أكثر أجهزة الهيئات الدولية تأثيرا في عالمنا المعاصر (ابراهيم أحمد وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٢٦٨).

**٢. موقف عمان من القضايا الدولية:**

تحدد مواقف السلطنة من القضايا الدولية من منطلق حرصها على مشاركتها للمجتمع الدولي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بما يساهم في ترسيخ دعائم التفاهم والتسامح بين الشعوب (وزارة الخارجية، ١٩٨٠، ص ٣٢).

هذه المواقف لم تكن مجرد هدف سعت الدولة لتحقيقه بقدر ما كان خطوة راسخة نحو المشاركة الفاعلة بدور ملموس على الصعيد العربي والعالمي، حيث لا تقف حدوده عند أطراف الخليج العربي بل تتعداه وتتجاوزته لتشمل نطاقا عالميا بيزر اسم السلطنة وسياستها الحكيمه.

وتتجلى أهم الافكار والمبادئ الأساسية التي بنيت على أساسها مواقف السلطنة تجاه القضايا المعروضة على مجلس الأمن، كما يأتي (عوض الشنفرى، ١٩٩٥، ص ٦٨).

- ان مسئولية حل أي صراع أو نزاع تقع على عاتق الأطراف المتصارعة، وان دور قوات حفظ السلم هو دور مساعد وليس فرضا له أو بديلا للسلطة الوطنية.

- عدم زج قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة

